تعديل قانون ايجار العقار بين الرفض والقبول

ماذا يقول طرفا عقد الايجار في المحال التجارية ؟

استطلاع : علي جابر

لقد اثار قانون رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٠ الذي لازال نافذاً ردود افعال كثيرة في الشارع العراقي حين صدوره حيث ان هذا القانون جعل المحال التجارية والمكاتب الاستثمارية تخضع للقانون المدني وليس لقانون ايجار العقار رقم ٨٧ لسنة ١٩٧٩ فاصبح وفقا لهذا التعديل بامكان صاحب المحل او (المؤجر) ان يطلب تخلية المحل من (المستأجر) متى شاء ووفقا لحاجته لهذا الماجور وقد صدر امر من رئاسة الوزراء رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٤ قرر بموجبه استمرار العمل بالقانون اعلاه، وبغية تسليط الضوء على الاثار المترتبة لاستمرار العمل بهذا القانون اجرينا هذا الاستطلاع لمعرفة آراء المؤجرين والمستأجرين.

حسين محمود الشلال صاحب عمارة في قضاء المقدادية حيث قال:

- هذا القرار حقق الموازنة بين طرفي العقد المؤجر والمستأجر فمثلما المستأجر يجني الفائدة من المحل والارباح يجب ان يكون هناك قيد او شرط يجعله يؤدي الالتزامات المترتبة عليه وكي يحافظ على المحل ويسدد الايجار بموعده ولا يؤجره الى اخر الا بالعودة الى المالك.. فكما ان المستأجر حريص على الارباح والفائدة نحن ايضا كأصحاب املاك حريصون على مالنا غير السائب، والكثير من المستأجرين للأسف متعبون ولا يؤدون ما عليهم من التزامات ودخلنا معهم في مشاكل لا حصر له.

وفي ذات العمارة التي يمتلكها السيد حسين سألنا ثامر منصور وهو احد المستأجرين الذي استغل المحل التجاري في بيع الاحذية والحقائب الجلدية قال:

- هذا التعديل أضر بالعدد الكبير من المستأجرين وجعلهم تحت رحمة وسيطرة أصحاب الاملاك فهو رفع حماية الدولة وبالتالي شجع أصحاب الاملاك في رفع الايجار (وكل يوم هزي رطبك يا نخلة) وكنا نتمنى ان يعدل هذا القرار او يعود المشرع الى قانون ايجار العقار لكن للاسف بقى الحال على ما هو عليه و كان الاولى مراعاة الطرفين بالامر، وهناك نقطة مهمة هي ان (صاحب الملك) كلما يرى العمل جيداً لدى احد المحال يقول له احتاج المحل او ترفع الاجرة مضطراً بعد أن اصبح له زبائن وعلاقات، ونحن لا نريد ان نغبن حق صاحب الملك لكن التفاهم أفضل.

والكثير من اصحاب المحال التجارية متحمسون لهذا القرار ويعتبرونه حقق العدالة المفقودة بين طرفي عقد ايجار المحال التجارية مثلما يرى السيد عباس التميمي صاحب عمارة حيث قال:

- اولاً انا لا أأخذ (سرقفلية) عند ايجار المحال التجارية العائدة لي لأني اعتبرها حراماً وانما استحصل الايجارات سنوياً وحسب الاسعار السائدة في السوق ولدي مبدأ، ما دام المستأجر محافظاً على المحل ولا يستخدمه لأغراض اخرى غير متفق عليها فلا مشكلة في الامر، وللأسف هناك الكثير من المستأجرين يشتري المحل لغرض) التجارة (يعني يشتريه ثم عند ارتفاع الاسعار يبيعه بسعر مرتفع) وهذا غير جائز وحرام، وأنا لا الجأ للقانون (٥٦) ما دامت علاقتي بالمستأجرين قائمة على العهد و الوفاء و لا يوجد خلاف على الاطلاق، وتعرفون ان الخلافات عادة تظهر لعدم دفع الاجرة في موعدها او لحاجة مالك العمارة للمحل او لأمور خاصة اخرى.

واصلنا جولتنا لمعرفة الآراء والتقينا السيد صباح كامل ردام وهو مستأجر لمحل استخدمه لأصلاح الثلاجات وسألناه عن رأيه بالقانون رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٠ فقال:

- لا مشكلة ما دام هناك (محكمة) تحل النزاع لكن في الحقيقة هناك من يتعسف في استخدام الحق فمعروف عن بعض الناس ما أن يكون القانون بجانبه حتى يقسوا وهذا غير صحيح لأن الرحمة مطلوبة في كل عمل فأنا كنت مستأجر غير هذا المحل وبأيجار مناسب (٢٥٠) ألف دينار شهرياً وليس على الشارع العام إلا أن مالك المحل ما، رآني قد استقر عملي و كثر زبائني حتى طلب)التخلية) او (الزيادة) ولأني مقتنع بالمبلغ الذي أدفعه اسوة ببقية المحال التجارية، فقد اضطررت الى ترك المحل لأنه هددني بأقامة الدعوى ولأني اعرف مسبقاً ان الذي يطبق ليس قانون العقار وانما القانون المدني، تركت ذلك المحل لكن نحتاج أن يفهم أصحاب المحال التجارية أن العمل صعب و المنافسة شديدة والرزق محدود فأقول لهم)أرحموا المستأجرين).

وكان لا بد من الاستماع الى الرأي القانوني في الامر فسألنا المحامي محمد حاتم علوان الذي قال اهم تعديل ورد على قانون ايجار العقار رقم ٨٧ لسنة ١٩٧٩ هو ٥٦ لسنة ٢٠٠٠ والذي أثار الكثير من الاستفهامات والاستفسارات و الآراء حيث اعتبره البعض المستأجرين(تخلي الدولة عن واجبها في الحماية وإنه وضعهم تحت سيطرة ورحمة أصحاب الاملاك المستأجرين.

وهذا التعديل شمل المحال التجارية والمكاتب الاستثمارة التي اخرجها التعديل آنف الذكر من حماية قانون الايجار وارجعها الى القانون المدني اسوة بالفنادق بحيث فقدت هذه المحال الحماية التي يوفرها القانون و منها عدم قدرة المؤجر على اخراج المستأجر الى رفق الفقرات الموجودة في المادة ١٧ من قانون ايجار العقار اما بعد التعديل فأنه يستطيع أي صاحب ملك أن يستخرج المستأجر لمجرد حاجته الى المحل فيجوز له أن يطلب تسليم المحل خالي من الشواغل بعد أن يوجه له انذار مدته شهر فأذا لم يسلمه المحل يقيم عليه الدعوى في) محكمة البراءة) التي يقع المحل ضمن اختصاصها وتتم التخلية فقاً للقانون المدني كما قلنا و ليس قانون ايجار العقار رقم ٨٧ لسنة ,١٩٧٩

اما السيد طارق محمد سعيد (قانوني متقاعد) فقال:

- أنا اقترح ان تكون هناك لجنة في كل مجلس بلدي تقوم بتحديد الايجارات (أجر المثل) في المنطقة التي تكون ضمن اختصاصها وألا تزيد نسبة الايجار بأي حال من الاحوال عن ١٠٪ من القيمة الكلية للمحل وأن تضم هذه اللجنة ممثلاً عن التسجيل العقاري والمحكمة والمجلس البلدي والبلدية، وأن تراعي هذه اللجنة كذلك موقع المحل فالذي يقع في اطراف المدينة ليس كالذي يقع في وسط السوق او منقطة تجارية كما يجب مراعاة الضوابط و الاصول في فتح المحال التجارية واستحصال الموافقات الرسمية وخصوصاً مع هذا العدد الهائل منها وبشكل غير اصولي، كما على المجلس البلدي في كل منطقة أن يقوم بتنظيم الاسواق و حسب المادة المباعة فليس من المعقول أن يكون البزاز بجوار القصاب او بائع الخضرة بجانب بائع الذهب هذه المسألة ايضاً تؤثر على الايجارات وحقيقة التعديل رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٠ راعى الموازنة بين الطرفين لأن المحال التجارية ليست مثل البيوت لهذا فالمشرع ارجعها الى القانون المدني دفعاً للضرر والاشكال وحسناً فعل، وعلى أصحاب الاملاك كذلك تطبيق مبدأ) الفائدة المعقولة) وليس الربح الفاحش او الزيادات المستمرة في الايجارات او (البدائل المستمرة) فعليهم أن يعرفوا ان عليهم التزامات كما لهم حقوق.

من الواقع الاقتصادي

البطاقة الائتمانية بين الادخار والاستثمار

كاظم موسى

مضى على تداول البطاقة الائتمانية في اغلب دول الشمال والجنوب ، زمن طويل يتجاوز نصف القرن، من دون ان يعرف المواطن العراقي شيئا عنها، لذا فان التعريف بتلك الورقة المالية أمر لابد منه لأنها ستكون في المستقبل القريب انشاء الله حلقة مهمة من حلقات التداول النقدي البديل التي تختزل الزمن والجهد بجانب درئها مخاطر حمل النقود ومصاعب نقلها من مكان الى اخر، الى جانب المساعدة في ابطاء سرعة دوران الكتلة النقدية بشكل يساعد على التخفيف من حدة التضخم النقدي الذي يرتبط بحجم الكتلة النقدية وسرعة دورانها.

على اعتبار ان التضخم النقدي يتناسب طرديا مع حجم الكتلة النقدية، الذي يتناسب بدوره هو الاخر تناسبا طرديا مع سرعة دورانها، وكلما كان حجم الكتلة النقدية قيد التداول كبيرا ازدادت سرعة دورانها بشكل يؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم النقدي.. لذلك يعد استخدام البطاقة الائتمانية ضروريا وذا فوائد مركبة ومن دون مساوىء او تبعات .

تمتاز البطاقة الائتمانية بكونها ورقة مالية محلية مشابهة للصك او الشك المصدق مع فارق التعاطي والقبول وتماثل قوة الايفاء والابراء.. فالصك او الشيك المصدق ذو محدودية في التعامل ، يتم تعاطيه في مؤسسات ودوائر محددة وذات صفة عام (حكومية) بخلاف البطاقة الائتمانية التي من الممكن تداولها في جميع مفاصل النشاط الاقتصادي المحلي، اذ تمتاز البطاقة المذكورة بصغر حجمها وسهولة حملها بجانب تعدد فئاتها.

فالتعامل بالبطاقة الائتمانية ظاهرة عصرية تؤشر تطور النظام المالي والمصرفي وتحسن الاداء الوظيفي للنقود خصوصاً في ظل تبعات مشاكل عديدة يعاني منها الاقتصاد الوطني

لما تقدم يتوجب الاسراع في اصدار هذه البطاقة، والاسراع بحملة تسبق ذلك للتعريف بمزاياها من قبل السلطة النقدية الممثلة بالبنك المركزي العراقي (جهة الاصدار) والقطاع المصرفي بشقيه العام والخاص بجانب مؤسسات وزارة المالية.

فالتعامل بالبطاقة الائتمانية ظاهرة عصرية تؤشر تطور النظام المالي والمصرفي وتحسن الاداء الوظيفي للنقود خصوصاً في ظل تبعات مشاكل عديدة يعاني منها الاقتصاد الوطني والافراد على حد سواء نجمت عن الحروب والمحن والحصار الاقتصادي والارهاب، باتت معه ضرورة طرحها للتداول في اقرب وقت ممكن وبشكل موسع مع ابتداء من منتسبي الجهاز المصرفي بشقيه مرورا بمنتسبي وزارات ودوائر الدول وشركاتها، كي تكون معروفة ومقبولة من لدن عموم المواطنين بعد اطلاعهم عليها وازالة حاجز الخوف من تعاطيها، ما يجعل التعامل بتلك البطاقة متزامنا مع خطوات السلطة النقدية الممثلة بالبنك المركزي العراقي الرامية الى الحد من مظاهر التضخم النقدي ورفع اداء العملة الوطنية (الدينار) عبر تحسين سعر صرفها امام العملات الاخرى.

اشارات سعودية متضاربة تربك اتفاق خفض انتاج أوبك

المدى/ وكالات

تثير إشارات متضاربة من السعودية تساؤلات بشأن ما اذا كان أكبر بلد مُصدر للنفط في العالم سيكبح الانتاج حسبما اتفق عليه مع سائر أعضاء أوبك هذا الأسبوع.

وكانت السعودية أكثر أعضاء أوبك نفوذا وافقت يوم الاربعاء على اتفاق لخفض الانتاج نحو نصف مليون برميل يوميا بعد تراجع أسعار النفط من ذروة فوق ١٤٧ دولارا للبرميل في تموز الى ما يزيد قليلا على ١٠٠ دولار.. وأي خفض سيقع بالأساس على عاتق السعودية التي تنتج معظم الكميات الاضافية فوق هدف أوبك.

لكن محللين يقولون ان القلق بشأن تأثير ارتفاع أسعار الوقود على اقتصادات الولايات المتحدة أكبر بلد مستهلك للطاقة في العالم وسائر كبار المستهلكين قد يمنع السعودية من تنفيذ التخفيضات.

وقال مايك ويتنر محلل الطاقة لدى سوسيتيه جنرال "يؤول الأمر دائما الى ما يريده السعوديون لكن حقيقة أنهم لا يبدون راضين عن القرار تضع علامة استفهام (على تخفيضات أوبك)."

ومضى يقول "توجد اعتبارات سياسية ويساور السعودية وسائر أعضاء أوبك المعتدلين قلق حقيقي من أنه في حين لم يتسبب ارتفاع أسعار النفط في التباطوء الاقتصادي إلا أنه حمل زائد على الاقتصاد."

لكنه أضاف أنه يتوقع أن يخفض السعوديون انتاجهم في نهاية الأمر.

وكانت صحيفة الحياة اليومية المملوكة لسعوديين قالت في تقرير لم تذكر مصدرا له يوم الخميس ان السعودية لا تعتزم خفض الانتاج نظرا لالتزامها بالوفاء بالطلب على إمداداتها من الخام.

ولم يدل وزير البترول السعودي علي النعيمي بتصريحات منذ اتفاق أوبك الذي جرى التوصل اليه في الساعات الاولى من يوم الاربعاء على الالتزام بأهداف المنظمة للانتاج.

وقبل اجتماع المنظمة قال النعيمي ان المملكة ستواصل سياسة الوفاء بكل الطلب على النفط من زبائنها.

وكان مصدر خليجي رفيع قال: ان من المستبعد أن يشهد الاستهلاك تراجعا كبيرا قبل الربع الثاني من العام ٢٠٠٩ وتوقع أن تواصل السعودية الضخ قرب معدلها الحالي في حالة استقرار الطلب.

وفي المقابل أصر شكري غانم رئيس المؤسسة الوطنية للنفط الليبية الذي قال مرارا ان السوق معرضة لخطر تجاوز العرض للطلب في تصريحات لرويترز يوم الخميس على أن أوبك ستخفض الانتاج.

وبعد ارتفاعها دولارا واحدا لفترة وجيزة عقب قرار أوبك لامست أسعار النفط يوم الخميس أدنى مستوياتها في خمسة أشهر فوق ١٠٠ دولار. ودفعت المخاوف من أن يعطل الاعصار ايك قطاع النفط الامريكي أسعار الخام صعودا يوم الجمعة وقال محللون ان السوق تنتظر مؤشرات ملموسة على خفض الانتاج السعودي.

اقتصاديات الظل

وللعيد سعير الاسعار

هادي طعمة

عيد الفطر مقبل، وهو مناسبة اخرى لزيادة اسعار البضائع والسلع بعد مناسبة رمضان التي استغلها الجشعون لتعكير عيش الناس وهنائهم ، ولاسيما اصحاب الدخل المحدود من الكسبة وغيرهم ممن لم يحصلوا الا على الدخل الاقل وبالأخص الذين بلغوا حد الفقر المدقع !..فهؤلاء يعانون الامرين من غلاء الاسعار وحرمانهم حسوة من العدس الذي بلغ سعر الكيلو الواحد منه ٤-٥ آلاف دينار !كحرمانهم الطحين والتأخر في استلامهم الحصة المقررة وتسببه في نقص كمية الخبز بالالف دينار فلم يهنأ الصائمون، برمضان، الذين نذروا انفسهم لتوفير قوت الاسرة في خضم الحر الشديد والرطوبة الضاغطة على الارواح، والسبب الاستغلال البشع المنطلق بعبثه بالسوق دونما قيد من ضمير انساني ومن جهة تحمي المستهلك وهي مؤشرات للتحفز نحو الزيادات القادمة مع قدوم العيد، وهي مما على اقتصاد المجتمع الكاسب واقتصاد الدجولة لدورانه في حلبة سعير الاسعار وانعدام انتاجه شيئا مفيدا للبلاد والعباد.

العراق يعلن عن نتائج حاسمة في تسويات إضافية للديون التجارية

بغداد/ المدى

ذكر بيان صادر عن وزارة المالية ان العراق اعلن السبت عن النتائج الحاسمة لإعادة فتح عرض تسوية الديون القائمة خلال فترة حكم النظام البائد للمستحقات التجارية على القطاع العام العراقي.

واضاف البيان الذي حصلت (المدى) على نسخة منه: ان (٨٥) دائناً تجارياً شاركوا في العرض الجديد ووافقوا على الشروط التي تشابه عروض التسويات النقدية السابقة للديون العراقية بالاستناد إلى القيمة المالية الصافية وشروط دول نادي باريس لتسوية الديون الحكومية العراقية في تشرين الثاني عام ٢٠٠٤، ولقد أثمرت الجهود في تسوية مبلغ ١ مليار دولار من الديون التجارية في إعادة فتح العروض إضافة .إلى .مبلغ ١٩,٧٠ مليار دولار من المطالبات التجارية التي تم تسويتها في العروض السابقة . لقد أصبح المبلغ الذي قام العراق بتسويته ٢٠,٩٠ مليار دولار من الديون التجارية.

وتشكل هذه الديون جزءا" من الديون الكبيرة التي أثقل بها الشعب العراقي جراء الحروب الذي خاضها النظام السابق ضد دول الجوار وضد الشعب العراقي فمنذ عام ٢٠٠٥ شارك ٥٧٦ دائناً" تجاريا" في برنامج تسوية الدين نجمت عنها حسم ديون (١٣١٦٤) دائناً تجارياً. وأكد البيان ان العراق قام بتسوية الديون التجارية منذ سقوط نظام صدام من خلال وضع حلول جذرية لعلاقات الدين مع أكثر من ٥٨ دولة.

إحالة ١٣ مشروع كهرباء في محافظة كربلاء للتنفيذ

قال محافظ كربلاء انه تم ، السبت، إحالة ١٣ مشروعا للكهرباء للتنفيذ بكلفة زادت على المليار و٣٠٠ مليون دينار أي أكثر من مليون دولار أمريكي ضمن تخصيصات تنمية الأقاليم وتسريع الأعمار.

وأوضح الدكتور عقيل الخزعلي: "أحالت لجنة الأعمار ١٣ مشروعا للكهرباء للتنفيذ على الشركات المحلية بكلفة إجمالية بلغت ملياراً و٣١١ مليوناً و٧٩٤ ألف دينار".

وأضاف" تضمنت المشاريع تجهيز محطة تحويل كهرباء ١١/٣٣ K.V مع بناء دارين وشراء جوينات كهربائية لدائرة الكهرباء وتجهيز مواد وآليات وتحديد مسار قابلوات كهربائية كما تضمنت تحسين شبكات كهربائية لأحياء البهادلية والملحق في مدينة كربلاء وكذلك تجهيز احتياجات مديرية توزيع كهرباء كربلاء من المواد التي تستخدم لأغراض التوسيع والتنفيذ والصيانة ".

وتابع" كما تضمنت المشاريع شراء آلية خاصة لفحص القابلوات وإحالة مشروع تجهيز محطة تحويل متنقلة سعة ٣٣/١٣٢ K.V في حي العباس(مدخل مدينة كربلاء) ومشروع إنارة مدخل شارع التربية مع مشروع إنارة الجزرة الوسطية للشارع المذكور".

واستطرد "فضلا عن تجهيز احتياجات مديرية توزيع كهرباء المحافظة من آليات لمركز المدينة وتغيير مسار القابلوات التي تتعارض مع التصميم القطاعي السكني لذوي الشهداء / الحزام الأخضر وتجهيز احتياجات مديرية الكهرباء لتطوير ورشة لتصليح وصيانة المحولات وتجهيز ونصب الكهرباء إلى (٢٠٠٠) دار في احد الأحياء الجديدة".

مستشار البنك المركزي: التضخم ومقدار الاحتياطي يحددان سياسة دعم الدينار

المدى/ وكالات

قال مستشار البنك المركزي الدكتور مظهر محمد صالح: ان البنك يعتمد على محددات في سياسته لدعم سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، تتمثل في مقدار الاحتياطي ونسبة التضخم في السوق العراقية، مبينا ان دعم سعر الدينار هو احد اساليب امتصاص هذا التضخم.

واوضح صالح: ان البنك يستعمل دعم سعر صرف الدينار ازاء الدولار كاداة لامتصاص التضخم في السوق العراقية، من خلال زيادة القيمة الشرائية للعملة المحلية ازاء الدولار، وهو ما يحد من تأثير التضخم نسبياً.

مشيرا الى ان هناك محددين اثنين يحكمان هذه العملية، الاول هو مقدار الاحتياطي النقدي من الدولار لدى البنك المركزي، والثاني هو نسبة التضخم الشهرية.

وتابع صالح قائلاً: ان مقدار الاحتياطي ونسبة التضخم الشهرية "يتم في ضوئهما تحديد مقدار دعم سعر صرف الدينار العراقي". مبينا ان "تراجع الطلب على الدولار بسبب تراجع اسعاره بمعدلات اكثر من السابق، هو حالة وقتية ستنحسر بمرور الوقت، كما ان الفائدة التي تنجم عن رفع سعر صرف الدينار، اكبر بكثير من الاثار الجانبية الوقتية الضعيفة التأثير على حركة السوق العراقية".

وتراجع حجم الطلب الكلي على شراء الدولار خلال الجلسات الخمسة لمزاد البنك المركزي العراقي الأسبوع الحالي، مسجلا مجموعا للطلب بلغ ٤٢١ مليوناً و٥٥٥ الف دولار مقابل ٥٨٣ مليونا و١٥ ألف دولار في جلسات الأسبوع الماضي.

، فيما سجل معدل الطلب تراجعا عن المعدلات العامة للطلب خلال العام الحالي، حيث سجل معدل الطلب على شراء الدولار خلال الأسبوع الحالي ٨٤ مليوناً و٣١١ ألف دولار، وهي أدنى معدل في العام الحالي الذي بلغ بحدود الـ١٢٠ مليون دولار، بحسب مصادر البنك المركزي العراقي.

وكان وزير التخطيط الأسبق وعضو مجلس النواب مهدي الحافظ، قال: إن السياسة النقدية العراقية لا تنسجم مع حاجات الاقتصاد الراهنة وان هناك تعارضا بين الأدّعاء بانخفاض جذري في نسبة التضخم وبين واقع الحال في السوق المحلية، معربا عن اعتقاده بأنّ التضخم الحقيقي ما زال مرتفعا بشكل مثير بالتأكيد وما يقال عن أن الأصلاح قد تم في السياسة النقدية أمر موضع شك واسع.

اشارات

* عقد مجلس الاحتياطي الاتحادي بنيويورك اجتماعا ليلة الجمعة مع كبار ممثلي شركات سوق المال الرئيسية لبحث التطورات الاخيرة في السوق ، وتسود الاسواق المالية حالة ترقب بشأن مستقبل مؤسسة ليمان براذرز هولدنجز وما اذا كانت هذه المؤسسة التي تواجه صعوبة والتي انهارت قيمتها في البورصة ستستطيع العثور على مشتر.
* قال ريتشارد برانسون رئيس شركة فيرجن أتلانتك للطيران انه مُستعد لإنفاق مبالغ طائلة للحيلولة دون قيام تحالف بين الخطوط الجوية البريطانية وأمريكان ايرلاينز وأيبيريا الاسبانية.
* قالت مصلحة الإحصاء الغانية ان مُعدل التضخم السنوي في غانا تراجع للشهر الثاني على التوالي في أغسطس آب الى ١٨,١ في المئة من ١٨,٣ في المئة في تموز.
* قالت مصادر مطلعة ان لوفتهانزا الالمانية: تجري محادثات لشراء شركة الطيران الاسكندنافية التي تتكبد خسائر وذلك في إطار سعيها وراء صفقات بأسعار بخسة بين شركات الخطوط الجوية التي يعصف بها ارتفاع أسعار الوقود.
* قالت المؤسسة الوطنية الليبية للنفط يوم الجمعة ان مجموعة المرافق العامة الألمانية آر.دبليو.ي RWE حققت كشفا نفطيا جديدا في حوض سرت في ليبيا وهو الكشف الرابع لها منذ ابريل نيسان من العام الماضي.